القسم الثالث : الاستراتيجية والأهداف العامة للخطة الخمسية
(٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) وخطة العام الأول منها

تواكبت العودة إلى انتظام اتباع التخطيط أسلوبا للإدارة الاقتصادية على المستوى الكلـى مـع بداية عهد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو العهد الذى تحقق فيه العديد من المنجزات فى كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما لا نبالغ إذا ما أكدنا على أن محور هذه المنجزات كان وما زال هو التنمية البشرية التى تتمحور حول الإنسان المصرى فى يومه وغده، للارتقـاء بمـستوى معيشته، وزيادة فرص تمتعه بحياة صحية مديدة ومنتجة، مع الارتقاء بوعيه وقدراته ليستمتع بما تحقق من منجزات، ويحافظ عليها، ويستوعب أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية المتواصلة ليحسن توظيفهـا للمساهمة فى صنع مستقبل مشرق له ولوطنه ولأمته وللعالم. غير أن هذه المنجـزات، ورغـم أنهـا أحدثت طفرة كمية ونوعية للأمام فى حياة الإنسان المصرى والمجتمع المصرى، لا يمكـن أن تكـون سوى حلقة فى مسار ممتد ومتواصل تتجدد وتتطور فيه الآمال والتطلعات، كما تعترضـه التحـديات الداخلية والخارجية، مما يفرض تعبئة الموارد والقدرات، وتواصل الجهد والعمل، وتطور الأهداف بما يستتبعه ذلك من تطور السياسات ووسائل تحقيق هذه الأهداف.

وفى هذا الإطار تأتى هذه الخطة الخمسية ، وخطة العام الأول منها، بعد أن شـهدت الفتـرة الماضية تغييرات جذرية من بينها الإصلاح المالى والنقدى ، واتخاذ خطوات واسـعة علـى طريـق الإصلاح الهيكلى، وذلك من أجل تمكين الاقتصاد المصرى من الدخول فى مرحلة التنمية المـستدامة المتسارعة.

ومن الاتجاهات التى ترسخت خلال الفترة الماضية تعزيز دور القطاع الخاص فـى النـشاط الاقتصادى بحيث أصبح يسهم بنحو ٦٠% من الاستثمارات القومية وأكثر من ٧٠% من الناتج المحلى الإجمالى. وترتب على ذلك أن تم إشراك القطاع الخاص، بطريقة مؤسسية، فى إعـداد هـذه الخطـة الخمسية، بحيث أسهم هذا القطاع فى تحديد الاتجاهات العامة للخطة مما يتيح له التعرف علـى هـذه الاتجاهات ويحفزه على الإسهام بجدية فى العمل على تنفيذها.

والواقع أن الدور المتزايد للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وما يواكب ذلك من الاعتماد على تفاعل قوى العرض والطلب وما يفرزه ذلك من مؤشرات السوق، أدى إلى تغير دور الدولة فـى إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادى من الإدارة المباشرة، اعتمادا على سيطرة الدولة على وسائل الإنتـاج وتوجيهها بالأوامر الإدارية، إلى الإدارة غير المباشرة بالاعتماد على السياسات التى تؤثر فى قرارات المستثمرين والمنتجين والمستهلكين والمصدرين من خلال عمل آليات السوق. وتواكب هذا التغير مـع الماضى فى طريق الخصخصة بحيث لم تعد الدولة هى المستثمر الوحيد أو رب العمل الرئيسى الـذى يوظف القوى العاملة.

ومن ثم أصبح دور الدولة يتركز فى إدارة الاقتصاد الكلى من خلال التخطيط التأشيرى ـ أى التخطيط بالسياسات ومن خلال آليات السوق ـ والقيام بصورة مباشرة بتنفيـذ الاسـتثمارات العامـة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها، وتتركز هـذه الاستثمارات بصفة أساسية فى مشروعات البنية الأساسية.

وهكذا فإن الخطة الخمسية الحالية تدور حول محورين رئيـسيين متكـاملين، وهمـا خطـة الاستثمارات العامة فى الحدود المشار إليها حاليا، ومجموعة السياسات العامة التى تستهدف التأثير ـ من خلال آليات السوق ـ على استثمارات قطاع الأعمال الخاص والتعاونى لتنشط فى الاتجاهات التى تحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان الاقتصاد المصرى يعانى فى الوقت الراهن من التباطؤ الاقتصادى، فإن هذه الخطـة تستهدف خلال عاميها الأولين تنشيط الاقتصاد الوطنى ليتمكن بعد ذلك من استئناف مـسيرة التنميـة بكامل طاقة المجتمع لزيادة قوة ومتانة الاقتصاد المصرى ورفع مستوى المعيشة وجودة الحيـاة لكـل مصرى.

أولا : البيئة المحيطة وانعكاساتها

لا تنفصل ترجمة الإستراتيجية من خطوط استراتيجية عامة للخطة إلى أهداف محددة عن البيئة المحيطة بها واحتمالات التغير فى مكوناتها المحلية والإقليمية والعالمية:

١/١ فمن حيث البيئة المحلية: لاشك أن العلاقة بين الأهداف الوطنية، كما تعكسها أولويات المجتمـع المصرى على كافة مستوياته، والموارد المتاحة والمتوقعة وبـدائل اسـتخداماتها والأسـاليب التكنولوجية لهذه الاستخدامات تأتى على قمة الخصائص المحلية التى تحكـم إعـداد الخطـة وتوجهاتها وأساليب تنفيذها، غير أن هناك خصائص محليـة أخرى تم أخذها في الحسبان عند إعـداد الخطة الجارية. ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

١/١/١ اطراد إسهـام القطاع الخاص، حيث تستمر الخطة فى تشجيع القطاع الخـاص علـى القيـام بالنشاط الاقتصادى المباشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتزداد نسب مساهماته فى كل من الاستثمار القومى والناتج المحلى الإجمالى.

٢/١/١ تعميق التطور فى دور الدولة بخلق مناخ استثمار أفضل وتيسير مجالات العمل أمام القطـاع الخاص، وقيامها بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتعظيم إنتاج القطاعـات المختلفـة، والاعتماد على حزمة متناسقة من السياسات والحوافز الإيجابية والـسلبية لتوجيـه الاسـتثمار والإنتاج والاستهلاك إلى الأنماط المرغوب فيها فى ظل عمل آليات السوق واضطلاع القطـاع الخاص بالدور الرئيسى فى التنمية.

٣/١/١الحاجة لخلق فرص عمل منتجة ومدرة لعائد يكفل حياة كريمة للمواطن وأسـرته. حيـث أدت عوامل الركود فى الاقتصاد العالمى وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المصرى إلى بلوغ معدل البطالة ما يزيد قليلا عن ٩% في سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٢. وهذه البطالـة تعتبـر هـدرا للموارد البشرية التي تعتبر أغلى ما تمتلكه مصر من إمكانات. وترمي الخطة إلى إيجاد حوالي ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا في المتوسط خـلال الفتـرة التـى تغطيهـا (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧).

٤/١/١تباطؤ النشاط الاقتصادي بفعل عدة عوامل عالمية وإقليمية ومحلية نتج عنها انخفـاض معـدل النمو عما كان مستهدفا من ذي قبل. ويتطلب استئناف مسيرة التنمية وتواصلها القضاء على هذا التباطؤ ودفع عجلة النشاط الاقتصادي وزيادة معدل اسـتغلال الطاقـات الإنتاجيـة المتاحـة. وتستهدف الخطة خلال السنتين الأولتين القضاء على حالة الركود هذه.

٥/١/١ المشاركة الشعبية، حيث تستمر الدولة فى اتجاهها للحث على هذه المـشاركة وزيادتهـا فـى مختلف جوانب الحياة. ويعتمد تحقيق أهداف الخطة، فى جزء كبير منه، على حماسه ومشاركته النشطة فى تنفيذها، وهذه من عناصر البيئة المواتية لنجاح العملية التخطيطيـة.

٢/١ ومن حيث البيئة الإقليمية والعالميـة فإن العولمة وسياسات وآليات تحرير التجـارة وحركـة رؤوس الأموال، وما يصاحب ذلك من اشتداد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية، مع تقلـب الأحـوال الاقتصادية فى الدول الصناعية الكبرى والدول حديثة التصنيع، علاوة على سوء توظيف عناصر القوة لتحقيق أهداف سياسية خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، كلها عوامل ترفع من درجة عدم اليقين حتى فى مدى السنوات الخمس القادمة التى تغطيها الخطة الحالية. وأهم عناصر البيئة الاقتصادية المحتمـل تواجدها خلال الخطة الجارية ما يلى:

١/٢/١ انخفاض معدل نمو التجارة العالمية نتيجة لانخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي منذ عدد من السنوات. بيد أن هناك بعض المؤشرات التي تظهر احتمال استئناف النمو الاقتصادي خلال عام أو عامين.

٢/٢/١استمرار انخفاض أسعار الفائدة، وربما يساعد استمرار هذا الاتجاه فى التخفيف من أعباء الاقتراض من أجل التنمية إذا ما قصرت المدخرات المحلية عن تحقيق معدل الاستثمار المرغوب فيه.

٣/٢/١وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تستحوذ الدول الصناعية على حوالي ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتذهب غالبية الربع الأخير إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا. أما نصيب المنطقة العربية من هذه الاستثمارات فهو قليل جدا. وأحد العناصر المؤدية إلى ذلك هو النزاع القائم في المنطقة، ولا يحتمل أن تتم تسوية هذا النزاع بصورة نهائية في المستقبل القريب. لذلك فمن المتوقع أن يستمر انخفاض قدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترد إلى المنطقة على الأقل خلال سنوات الخطة الحالية.

٤/٢/١فرص أفضل لتدفقات التجارة الخارجية المصرية، حيث تتوقع الخطة توسعا فى التجارة البينية العربية بفعل المضى قدما فى تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تتيح اتفاقات التعاون المصرى مع كل من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأفريقية والآسيوية فرصا أكبر لزيادة تدفقات التجارة المصرية معها. وتستهدف الخطة أن يكون تفعيل هذه الاتفاقات والفرص فى اتجاه تنمية وزيادة الصادرات المصرية بمعدل أكبر من زيادة الواردات التى يمكن أن تترتب على هذه الاتفاقيات.

ثانيا : استراتيجية الخطة

فى ضوء الرؤية طويلة الأجل لتحديث مصر ومستقبل التنمية فى مصر إلى عام ٢٠٢٢ ، تقوم الخطة على الإستراتيجيات الأساسية التالية :

١/٢ إعطاء دفعة كبيرة للصادرات :

تعرض ميزان المدفوعات والجنيه المصرى لضغوط شديدة فى السنوات الأخيرة. وأحد أسباب ذلك هو عدم نمو الصادرات غير التقليدية مع تذبذب حصيلة البلاد من العملات الأجنبية من السياحة والطاقة . وتعتبر إستراتيجية ترويج الصادرات وسيلة رئيسية لتحقيق إستقرار سعر صرف الجنيه المصرى وتحسين حالة ميزان المدفوعات . هذا فضلا عن الإسهام فى خلق فرص عمل أكبر وتحسين جودة المنتجات المصرية . لذلك إستهدفت الخطة تنمية الصادرات المصرية بمعدلات أعلى مما تم فى الماضى ، وهذا يتطلب جهدا كبيرا فى مجالات الإستثمار والإنتاج والتسويق الخارجى .

٢/٢ تعميق نسبة التصنيع المحلى :

تراكمت فى مصر طاقات إنتاجية كبيرة عبر السنوات الماضية ، وإذا كانت برامج التنمية فى الربع الثالث من القرن العشرين قد إعتمدت على إستراتيجية إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات ، فان الوضع الراهن يتطلب تعميق نسبة التصنيع المحلى وخاصة من السلع الرأسمالية . وليس من الضرورى أن يتم تصنيع المنتج النهائى بأكمله حيث إتجهت الإقتصادات العالمية إلى شمول هذا المنتج على أجزاء مصنعة فى عديد من الدول ، ومعنى تعميق التصنيع المحلى أن نصدر ونستورد مكونات للمنتجات بحيث يكون الميزان الصافى فى صالح مصر . وهذا يؤدى إلى تمتع الإقتصاد المصرى بالوفورات الإقتصادية الناتجة من الطلب الكبير على مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والنهائية . وتستهدف الخطة تشجيع تعميق التصنيع المحلى فى المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية وأن تكون ذات قيمة مضافة عالية .

٣/٢ التنمية المكانية :

أصبحت المناطق المأهولة بالسكان مكدسة بدرجة غير مقبولة ، وبلغت الكثافة السكانية بها لكل كيلو متر مربع من أعلى المستويات فى العالم . ولذلك تضمنت الرؤية ضرورة زيادة الرقعة المأهولة بالسكان إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد ويتم ذلك تدريجيا خلال الخطط الخمسية . وتستهدف الخطة الحالية زيادة هذه المساحة إلى ٧% مقابل نحو ٥,٣% من مساحة البلاد .

٤/٢ القضاء على البطالة :

إن للبطالة آثار مدمرة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا ونفسيا ، لذلك تستهدف الخطة تشجيع إختيار أساليب إنتاج تزيد من توليد فرص العمل بدون التأثير سلبا على الإنتاجية أو جودة المنتجات. وهذه الإستراتيجية تؤدى إلى إمتصاص الأيدى العاملة التى تدخل سوق العمل لأول مرة ، فضلا عن تحويل البطالة المقنعة إلى عمالة منتجة والتوظف الجزئى إلى عمالة كاملة .

٥/٢ زيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرات كبيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، وهذه المشروعات تشكل غالبية الوحدات الإنتاجية فى مصر . وتتزايد فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ربطها وتكاملها بالوحدات الإنتاجية الكبيرة. ومن مزايا هذه المشروعات أيضا أنها تعمل على تحسين عدالة توزيع الدخل فى المجتمع. ومن ثم فان إحدى إستراتيجيات الخطة الخمسية الخامسة هى زيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير المتطلبات التى ترفع من إنتاجيتها وزيادة حيويتها .

٦/٢ ترشيد حوافز الإستثمار والتصدير :

تستخدم الحوافز كوسيلة أساسية لزيادة الإنتاج والإستثمار فى الإتجاهات المرغوبة ، كما أن النمو الكبير فى الصادرات فى عديد من الدول قد ترسخ من خلال نظم دعم فعالة . وفى مصر تقدم حوافز ضريبية وغيرها للإستثمار . وتهدف الخطة إلى ترشيد الحوافز بحيث ترتبط بتحقيق الأهداف المرجوة وتعود بالنفع الصافى على الخزانة العامة للدولة فى الأجل الطويل .

٧/٢ زيادة تنافسية المنتجات المصرية :

يتحقق النجاح فى إستراتيجية ترويج الصادرات على زيادة تنافسية المنتجات المصرية ومن المحددات الرئيسية لهذه التنافسية التكاليف النسبية للإستثمار وتكاليف الإنتاج الجارية محليا مقارنا بتلك فى الدول المنافسة لنا فى الأسواق العالمية . وتعتمد إستراتيجية الخطة على إزالة التكاليف والأعباء التى لا يوجد لها مثيل عند الدول المنافسة ومن ذلك فروقات أسعار الأرض ، والتعريفة الجمركية على المعدات الرأسمالية وأسعار خدمات المرافق مثل المياه والكهرباء وغيرها .

٨/٢ الإقتسام العادل لأعباء التنمية وثمارها :

تتطلب إستدامة التنمية الإقتصادية والإجتماعية أن يكون هناك إقتسام عادل لثمارها بين فئات الدخل المختلفة . بل وأن تحصل فئات الدخل المحدود على نصيب متزايد بحيث تتحسن باستمرار عدالة توزيع الدخل . وأحد إستراتيجيات الخطة الحالية هى العمل على ذلك من خلال نمط تخصيص الموارد الذى تشجعه من خلال سياسات التكافل الإجتماعى والسياسات المالية الأخرى سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات العامة .

٩/٢ تعميق الديمقراطية :

لا يمكن فصل الجوانب السياسية عن الجوانب الإقتصادية فى أي مجتمع من المجتمعات . وقد خطت مصر خطوات واسعة فى ترسيخ الديمقراطية حيث أنها تزيد من مشاركة فئات الشعب فى الإنتاج وتعمل على كشف الإختلالات وتصحيح التشوهات التى قد تظهر فى الإقتصاد القومى . ومن ثم فان أحد الأركان الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الخطة الخمسية الخامسة هو تعميق الديمقراطية وممارستها .

١٠/٢ التنمية البشرية :

وأخيرا وليس بآخر فان التنمية البشرية كانت وستظل إستراتيجية أساسية فى منهج التخطيط بمصر . وسوف تستهدف هذه الخطة الخمسية مزيدا من العناية بالتنمية البشرية من خلال إعطاء الأهمية الواجبة لأبعادها المختلفة .

ثالثا: أهداف الخطة :

لاشك أن خطوط الاستراتيجية العامة للخطة تنم عن أهدافها بطريقة عامة فى ضوء الرؤية طويلة الأجل لتحديث مصر ولمستقبل التنمية بها حتى عام ٢٠٢٢ وفيما يتعلق بالمدى الزمنى للخطة الخمسية الحالية، وخطة عامها الأول، فإن الأهداف الرئيسية تتمثل فى الآتى:

١/٣ الإرتقاء بنوعية الحياه وتحسين مستوى المعيشة بتحسين وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه شرب وصرف صحى بتحقيق معدلات أفضل مما تحقق خلال الفترة الماضية وبما ينعكس على توسيع مجالات الإختيار أمام المواطن ٠

٢/٣ زيادة فرص التشغيل والتصدى لمشكلة البطالة من خلال ما تهدف إليه الخطة الخمسية من توفير حوالي ٦٨٢ ألف فرصة عمل سنويا في المتوسط خلال الفترة التى تغطيها الخطة . وتستهدف خطة العام الأول توفير نحو ٥٣٧ ألف فرصة عمل ، بخلاف ١٢٠ ألف فرصة عمل للإحلال ، وذلك من خلال تفعيل برامج التشغيل والتدريب المختلفة والإقراض الميسر للمستثمر الصغير ٠

٣/٣ تخفيض نسبة الفقر وتوفير ضمان إجتماعى للأسر الفقيرة وتحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية سواء بين أقاليم مصر المختلفة أو بين فئات المجتمع حيث أن رفاهية الإنسان المصرى هى محور تلك الإستراتيجية ٠

٤/٣ الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى إلى ٦,٢ % فى المتوسط سنوياً خلال الخطة الخمسية ليبلغ الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج (بأسعار سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ٤٩١,٦ مليار جنيه مقابل ٣٦٣,١٤ مليار جنيه كناتج محلى إجمالى متوقع تحققه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ويستهدف أن يكون معدل النمو الحقيقى فى العام الأول للخطة نحو ٤,٦ % ليبلغ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى هذا العام وبتكلفة عوامل الإنتاج ، حوالى ٣٧٩,٩ ملياراً من الجنيهات والارتفاع بمعدل الاستثمار إلى نحو ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى العام الأخير من الخطة الخمسية مقابل ١٦,٩% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وبناء على ذلك يستهدف تحسين معدل الادخار ليبلغ نحو ١٧,٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية هذه الخطة. وتستهدف خطة العام الأول المحافظة على معدل الاستثمار عند مستوى ١٦,٩% من الناتج المحلى الإجمالى مع تحقيق ارتفاع فى معدل الادخار ليبلغ ١١,٣% مما يعنى العمل على تضييق فجوة الموارد المحلية لتنخفض من ٦,٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٥,٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم إلى ٢,٥% فى العام الأخير من الخطة الخمسية.

٥/٣ إستعادة التوازن الإقتصادى بوضع أسس ضمان الاستقرار المالى والنقدى من خـلال حزمـة متناسقة من أدوات السياسات المالية والنقدية للإسراع بمعدلات التنمية خلال سـنوات الخطـة الخمسية الخامسة وتحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية (بدون التحويلات) بنحـو ٠,٢ مليار جنيه مقابل عجز متوقع فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ تبلغ قيمته نحو ١١,٧مليار جنيه. ولتحقيق ذلك تستهدف الخطة أن تنمو صادرات السلع والخدمات بمعدل ١٠% فى المتوسط سنويا لترتفع إلى ١٠٠,٧٦ مليار جنيه مقابل ٦٢,٦٠ مليار جنيه فيما بين العامين، كما يـستهدف أن يكـون معدل نمو الواردات من السلع والخدمات فى حدود ٥,٣% فى المتوسط سـنويا لترتفـع إلـى ١١٣,٥٤ مليار جنيه مقابل ٨٧,٨٠ مليار جنيه فيما بين العامين.

أما عن خطة السنة الأولى فإنها تستهدف الهبوط بعجز ميزان المعاملات الجاريـة (بدون التحويلات) إلى نحو ٩,٤ مليار جنيه، مما يستلزم نموا فى صادرات السلع والخـدمات بمعدل ١٠,٤% (لتبلغ ٦٩,١٠ مليار جنيه) ونموا فى واردات السلع والخدمات بما لا يتجـاوز ٤،٤% (لتبلغ ٩١,٧٠ مليار جنيه).

٦/٣ زيادة مشاركة المرأة فى التنمية والإستفادة من عوائدها مما ينعكس أثره ليس على المرأة فقـط إنما على الإقتصاد القومى ككل وعلى مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعيـة ورفـع كفـاءة الإقتصاد القومى والقضاء على الفجوات النوعية وتحسين فاعلية وأستدامة التنمية ٠

٧/٣ توفير الخدمات الأساسية للريف وتحسين أحوال القرية المصرية والقرية المحرومة بوجه خاص وتوفير القروض الميسرة للمشروعات الإقتصادية ودعم الخدمات الاساسية من مياه وصـرف صحى وكهرباء وخدمات صحية وتعليم وطرق للإرتقاء بمستوى الريف المـصرى وتنـشيط عوامل الجذب بقرى مصر ٠

٨/٣ دعم أسس أمن الوطن والمواطن وذلك بتطوير وتنمية قدرات القوات المسلحة المصرية علـى ردع أى محاولة للأعتداء على الوطن وتدعيم أسس التشريع والقضاء وسيادة القانون ، ودعـم إمكانيات أجهزة الشرطة ورجال الأمن على تحقيق الأمن للمواطنين وتطبيق القانون ٠